مطبعة
دار النشر المغربية
5–13 زنقة الجندى روش
الدار البيضاء

الإتحاد الوطني للقوات الشعبية

اللجنة الادارية الوطنية

اعمال اللجنة المركزية
فى اجتماعها بتاريخ 8 اكتوبر 1972

فى هذا العدد

* تقديم
* التدخل التوجيهى للاخ عبد الرحيم بوعبيد
* بيان اللجنة المركزية
* الرسالة الملكية ومذكرة الاتحاد الوطنى جوابا عليها
* بلاغ حول الاراضى المغربية المغتصبة
* بلاغ حول اضطهاد الفلسطينيين والعرب فى ألمانيا الفيدرالية

نشرة داخلية
يناير 1973

تقديم

عقدت اللجنة المركزية للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية يوم الاحد 8 أكتوبر بمركز الاتحاد الوطنى بالدار البيضاء اجتماعا دام من الساعة العاشرة صباحا حتى السادسة مساء. ترأس الاجتماع الاخ الدكتورعبد اللطيف بنجلون الذى كان بجانبه على المنصه كل من الاخوان عبد الرحيم بوعبيد ومحمد منصور ومحمد الحبابى تم تلى على الحاضرين جدول الاعمال الذى سبق أن اعدته اللجنة الادارية فى اجتماع عقدته ليلة اجتماع اللجنة المركزية ، أى مساء يوم السبت 7 أكتوبر . وقد كان جدول الاعمال حافلا بالقضايا المهمة سواء منها تلك المتعلقة بالحياة الداخلية للحزب التنظيمية والتوجيهية أو تلك المتعلقة بالوضعية العامة فى البلاد . على أن أهم نقطة فى جدول الاعمال وهى النقطة التى استغرقت وقتا طويلا ، كانت هى تحديد الخط السياسى للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية فى المرحله المقلبة. ومعلوم ان اللجنة الادارية كانت قد قررت فى احدى اجتماعاتها السابقة . طرح الموضوع للمناقشة فى قواعد الحزب واطاراته ، ثم استدعاء اللجنة المركزية بعد ذلك لاتخاذ قرار نهائى . ومعلوم كذلك انه بينما كانت القاعدة تناقش الخط السياسى للحزب توصل الاتحاد بالرسالة الملكية . وقد تقرر آنذاك طرح الموضوع على قواعد الحزب ومناضليه ليحدد الجواب فى اطار مناقشة الخط السياسى للاتحاد فى المرحلة المقبلة .

بدأ الاجتماع باعطاء الكلمة ، للاخ عبد الرحيم بوعبيد الذى قدم تحليلا وافيا للوضعية الحالية بالمغرب ، تلك الوضعية التى أدت اليها السياسة اللاشعبية التى أصر الحاكمون على اتباعها ونهجها منذ سنة خلت . لقد تناول الاخ عبد الرحيم فى عرضه النقاط الرئيسية التالية : الحياة الداخلية ، للحزب بعد قرارات 30 يوليوز التاريخية وردود الفعل التى أحدثها فى مختلف الاوساط الشعبية ، والتى كانت كلها ترحيبا وتأكيدا لموقف لم تفتأ تنادى به القاعدة منذ سنوات عديدة . وبعد أن وقف الاخ عبد الرحيم عند الظاهرة الجديدة المشجعة وهى استجابة الشباب المثقف والعامل لقرارات 30 يوليوز استجابة حماسية واسعة ، تطرق الى النقطة الثانية من العرض وكان موضوعها تحليل الوضع السياسى بالبلاد وتقويم التجربة اللاشعبية التى عرفتها بلادنا على المستوى الرسمى منذ 12 سنة . لقد حرص الاخ عبد الرحيم بوعبيد على بيان الاسباب الموضوعية للازمة الراهنة ، وهى كما قال ، أزمة الثقة . ان الشعب المغربى قد فقد الثقة فى الاجهزة الحاكمة ، ولم يعد يولى ما تقوله أو تفعله هذه الاجهزة ، أى اهتمام ، لان عدم الثقة من جانب الشعب قد جاء نتيجة ممارسة مريرة ، نتيجة تجربة وحيرة استمرت 12 سنة كانت كلها وعودا فارغة ، وأخطاء وتراجعات وسلوكا لسياسة التبعية ، وحملات متواصلة من القمع والاضطهاد والاستغلال . . وعندما انتهى الاخ بوعبيد من تحليل هذه التجربة الفاشلة استخلص النتيجة التالية ، وهى أن السنوات الاثنى عشرة من السياسة اللاشعبية قد جعلت الجماهير تفقد الثقة فى الاجهزة الحاكمة ووعودها ، وانه ، بالتالى ، لا يمكن القيام بعمل جدى يرجى له النجاح الا انطلاقا من قرارات قوية تكون بمثابة صدمة نفسية سياسية ، تحمل الشعب على التفكير أو على الاقل على

بداية التفكير ، فى ان شيئا جديدا سيحدث ، وأن هناك حقا رغبة صادقة فى جعل حد بن عهدين ، عهد التجربة اللاشعبية الفاشلة ، وعهد الرجوع الى الطريق الصحيح ، الرجوع الى الشعب . وهنا تطرق الاخ عبد الرحيم الى موضوع الرسالة التى توصلت بها الاحزاب والشخصيات السياسية ، فحلل مضمونها وذكر أعضاء اللجنة بفحواها ، ثم أخذ يطرح الاسئلة الاساسية فى الموضوع ، الاسئلة التى يجب أن تتركز حولها مداولات اللجنة . بعد هذا ، انتقل الاخ عبد الرحيم الى النقطة الاخيرة من العرض وكانت تتعلق بالسياسة الخارجية ، فركز بصفة خاصة على علاقات المغرب مع اسبانيا ، وبالخصوص ما يتعلق بالمناطق التى مازالت فى قبضة الاستعمار الاسبانى ، وبعد أن حلل موقف المغرب الرسمى وموقف الاسبان ، اقترح على اللجنة اصدار بلاغ فى الموضوع ، ثم انتقل الى الجزء الاخير من العرض الذى تناول فيه قضية الشعب الفلسطينى ، قضية الامة العربية جمعاء ، مركزا على التطورات الاخيرة وعلى حملات الاضطهاد التى يلاقيها الفلسطينيون والعرب عامة فى البلاد الاوربية عقب حادثة ميونيخ ، وهنا طلب من اللجنة المركزية اصدار احتجاج يوجه الى الحزب الديمقراطى الاشتراكى الالمانى الحاكم والى سفارة المانيا بالرباط .

بعد انتهاء عرض الاخ عبد الرحيم ، أعطيت الكلمة اولا لممثلى الاقاليم الذين قدموا عروضا تلخص رأى القاعدة فى الخط السياسى الذى يجب أن يسير عليه الاتحاد فى المرحلة المقبلة . لقد كانت العروض دقيقة وواضحة حرص ممثلو الاقاليم على تضمينها مختلف الاراء التى استخلصوها من القاعدة مبرزين على الخصوص الراى الذى يراه كل قطاع

على حدة : الفلاحون ، العمال ، التجار الصغار ، والحرفيون، الطلبة والمثقفون والشباب ، وعلى الرغم من اختلاف هذه القوى الشعبية من حيث وضعيتها الاجتماعية والفكرية فلقد كانت الاراء كلها متقاربة ومتكاملة . مع فروق خفيفة راجعة الى الوضعية الخاصة بكل فئة . لقد كانت عروض ممثلى الاقاليم تتناول المسألة الاساسية والمسألة الفرعية ، الاولى هى الخط السياسى للاتحاد الوطنى فى المرحلة المقبلة ، والثانية تتعلق بجواب الاتحاد على الرسالة المذكورة . ولقد تدخل الاخ عبد الرحيم بوعبيد عدة مرات اثناء قيام ممثلى الاقاليم بالقاء عروضها مستوضحا عن بعض الجوانب ، طالبا التفصيل فى بعض المسائل الدقيقة ، حتى تكون المناقشة صريحة وواضحة وفى جو من الديمقراطية والمسؤولية .

وعندما انتهى ممثلو الاقاليم من القاء عروضهم قام الاخ عمر بن جلون بتلخيص وجهة نظر القاعدة الشعبية التى استخلصها من تدخلات ممثلى الفروع والاقاليم ، ومن المذاكرات الاولية التى جرت فى اللجنة الادارية ، مركزا على النقاط الاساسية التى تشكل الخطوط الرئيسية لمشروع بيان تصدره اللجنة المركزية . وبعد ذلك جرت تدخلات اخرى من اعضاء اللجنة المركزية ، تدخلات تكمل أو تعدل المشروع الذى قدمه الاخ عمر بن جلون . وهكذا حددت اللجنة المركزية الخطوط العريضة والنقاط الاساسية التى يتكون منها الخط السياسى الذى يسير عليه الاتحاد فى المرحلة الراهنة والمقبلة ، وهو لا يختلف فى عمقه وظاهره عن نفس الخط النضالى الذى سارت عليه منظمتنا منذ تأسيسها ، بالاضافة الى النفس الجديد الذى بعثته فى صفوف المناضلين والشبان الاحداث الاخيرة ، وقرارات 30 يوليوز التاريخية . هذا وقد

كلفت اللجنة المركزية اللجنة الادارية بصياغة الخط السياسى للحزب فى بيان للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية .

وبعد ذلك انتقل المجتمعون الى البث فى الجواب على الرسالة الملكية وهنا دامت المناقشة فترة طويلة عاد خلالها معظم الاعضاء الى أخذ الكلمة، وبعد أن انتهت قائمة الذين طلبوا الكلمة قام الاخ عبد الرحيم بو عبيد بلتخيص راى اللجنة المركزية من خلال التدخلات فى نقاط رئيسية هى التى ستشكل مضمون الجواب ، وهى نقاط مستمدة من الخط السياسى الذى تقرر قبل ذلك بقليل .

بعد هذا انتقلت اللجنة كالى النقط الاخرى من جدول الاعمال التى كانت خاصة بالمسائل التنظيمية وعلى راسها القانون الداخلى للاتحاد الذى تمت المصادقة عليه . وفى هذا الصدد نشير الى أن اللجنة التنظيمية التابعة للجنة الادارية كانت قد أعدت مشروعا للقانون الداخلى وزعته على الاقاليم والفروع لدراسته وابداء الراى فيه . على ان نناقش صياغته النهائية فى اللجنة المركزية ، وذلك ما تم بالفعل .

ثم انتقل الحاضرون الى مناقشة قضية الاراضى التى ما زالت فى قبضة الاستعمار الاسبانى ، ثم المداولة فى التطورات الاخيرة للقضية الفلسطينية .

التدخـــل التوجيهى للاخ عبد الرحيـــم بوعبيد

ايهـــا الاخـــوان ،

سأحاول أن اتناول فى هذا العرض الموجز اهم القضايا التى تشـغل بال الرأى العام المغربى فى الوقت الراهن ، تناولا اجماليا ، المقصود منه وضع اطار للمناقشة حول المسائـــل المسطرة سأتناول بشىء من الشرح اذن ، الحياة الداخلية لحزبنا الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية ، على ضوء قرارات 30 يوليوز التاريخية ، كما سأتناول بشـــىء من الشـــرح والتفصيل الموقف السياسى الحالى فى المغرب ، والازمة التى تجتازها بلادنا والتـــى هى أزمة متشعبة تمـــس الميـــدان السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى ــ التعليمى . وفى الاخير لابد من كلمة موجـــزة حول القضايـــا ذات الصبغـــة الخارجية التى تهمنا فى هذه الايام ، والتى تفرض علينا اتخـــاذ موقف بصددها . وقبل الانتهاء من العرض سأذكركم بفحوى الرسالة الرسمية التى سبق ان ناقشتم فى التنظيمات القاعدية لحزبنا مضمونها الاجمالى فى اطار المناقشات التى كانت جارية من قبل حول الخط السياسى لمنظمتنا فى المرحلة المقبلـــة . بعد ذلـــك سننتقل الى النقط الاخرى من جـــدول الاعمـــال مبتدئين بمناقشة مقترحاتكم حول الخط السياسى والجواب المنتظر تقديمه حول الرسالة المذكورة .

نتائج قـــرارات 30 يوليـــوز ·· والاعداد لمؤتمـــر الشبيبـــة الاتحـــاديـــة

ففيما يخص حياة الاتحاد اشير بادىء ذى بدء الى ان جميع المراسلات والتقارير التى وصلتنا من سائر الفـــروع والاقاليم ومن مختلف قطاعات تنظيماتنا النضالية ، تؤكد كلهـــا الحماس البالغ الذى استقبـــل به مناضلو حزبنـــا قـــرارات 30 يوليوز ، وعزمهم الاكيد على تحقيق الانطلاقة المنشودة بروح نضالية . لقد بعثت 30 يوليوز الثقة فى نفوس مناضلينا واحيت الروح النضالية التى وجهـــت وتوجه عمـــل جميـــع المناضلين الثوريين الذين اسسوا الاتحـــاد الوطنى والذيـــن ما زالوا يناضلون فى نفس الخط الذى اختارته منظمتنا لنفسها، والذى هو الخط الثورى الذى يستجيب لمطامح شعبنا فـــى لديموقراطية والتحرير والاشتراكية .

والى جانب هذا الدم الجديـــد الذى زرعتـــه قرارات 30 يوليوز فى صفوف مناضلينا وفى قواعدنا الحزبية عامة ، هناك ايضا الحماس البالغ والترحاب الكبير الذى قوبلت بـــه قرارات 30 يوليوز من لدن الشباب المغربى ، سواء المنضوى تحت لواء الاتحاد الوطنى أو العاطف عليه ، أو الحامل لافكار ثورية تقدمية خارج منظمتنا . لقد اعتبر الشباب المغربـــى قاطبة ان قرارات 30 يوليـــوز هى قرارات تاريخية جـــاءت معبرة عن آمال الشعب المغربى فى استئناف المسيرة النضالية فى جو من الوضوح وفى اطار من الديناميكية والتنظيم الشعبى الهادف .

ان هذا الحماس الذى لقيته قرارات 30 يوليوز فى أوساط الشباب خاصة قد انعكست آثاره الايجابية فى الاشغال التحضيرية الجارية الآن من اجل الاعداد لمؤتمر الشبيبة الاتحادية المنظمة التى ستؤطر نشاط الشباب ونضالاته. وبهذه المناسبة أذكركم اننا لسنا بصدد خلق منظمة موازية ، وانما بصدد انشاء تنظيم خاص يؤطر نشاط الشباب ويكون بمثابة فرع أو اقليم بالنسبة لمنظمتنا ككل ، مع ما يلزم ، بطبيعة الحال من تسيير ذاتى تقتضيه طبيعة الانشطة المختلفة التى يقوم بها الشباب .

اننا حينما نتحدث عن الشبيبة الاتحادية فانما نعنى بذلك جميع فئات الشباب الاتحادى ، من مثقفين وطلاب وعمال وغيرهم . هذا القطاع العام من الشعب المغربى ، المملوء حيوية ، والذى هو امل المستقبل يجب الاهتمام به من اجل تأطيره وتوعيته ، ومن أجل ان يمد منظمتنا باستمرار بدم جديد واساليب فى النضال جديدة . ان العمل فى هذا الميدان متواصل ونرجوا ان ينعقد المؤتمر فى اقرب الآجال .

اجماع كافة القوى الشعبية على تأييد انطلاقة 30 يوليوز والعمل فى اطارها

والى جانب هذه النتائج الايجابية التى اسفرت عنها قرارات 30 يوليوز فى صموف مناضلينا وصفوف الشباب ، هناك نفس النتائج فى صفوف الطبقة العاملة .

لقد حركت قرارات 30 يولبرز القطاع العمالى فى نفس الاتجاه ، اتجاه رفع الغموض واحياء النشاط لنضالى ، وتركير

التنظيمات الحزبية فى صموف الطبقة العاملة ، لقد تحركت التنظيمات الاتحادية فى صفوف العمال بمختلف الاقاليم ، بل ان هذه التنظيمات قد اخذت تتركز بصفة جدية ، وهنا ايضا نشير الى اتفاق وجهات النظر بين الاطر السياسية المناضلة والاطر النقابية الاتحادية الملتزمة التى تناضل فى واجهتين واجهة الادارة وارباب المعامل والرأسمالية الاستغلالية ، وواجهة التعفن فى الجهاز النقابى . لقد انعقد يوم الاحد الماضى اجتماع للاطر النقابية الاتحادية وقد تجلى من خلال هذا الاجتماع مدى الارتياح الكبير الذى خلفته 30 يوليوز فى صفوف الطبقة العاملة كما تجلى بكيفية ملموسة عملية عزم الاطر النقابية النقية على تنظيم العمال تنظيما نضاليا يمكنها من خوض المعارك فى جميع الواجهات السياسية والنقابة وكذا فى الواجهة الداخلية بالنسبة للطبقة العاملة أى واجهة الجهاز النقابى البيروقراطى المتعفن .

ان هذا الاجماع من لدن كافة المناضلين سياسيين كانوا أو شبابا او عمالا ليدل على ان الانطلاقة التى قمنا بها يوم 30 يوليوز كانت فى الحقيقة والواقع تعبيرا عن رغبة وارادة جميع القوات الشعبية المنضوية تحت لواء منظمتنا او العاطفة عليها أو التى تتلاءى معهما فى لخط الوطنى او التقدمى أو الثورى .

الشباب والنقاش الايديولوجى
اشتراكيتنا اشتراكية علمية نابعة من الواقع المغربى

نعم هناك بعض الاقاليم او الفروع التى لم يعط التنظيم فيها نتائجه الاولية المطلوبة نظرا للظروف الخاصة التى تعيشها

هذه الاقاليم او الفروع ، وهى ظروف القمع التى لا تخفى عليكم ، مضافا اليها رواسب التجميد التى عانت منه منظمتنا سنوات طوالا . ولكن نعتقد ، مع ذلك ، ان الامور تسير من حسن الى أحسن ، وان التنظيم فى هذه الفروع يشق طريقه بالرغم من جميع العراقيل .

وعلى العموم فان الشىء المؤكد الآن هو ان الاعلان عن انطلاقة 30 يوليوز قد جاء فى الوقت المناسب وان هذه الانطلاقة كانت نتيجة اسباب وظروف موضوعية كانت قائمة ، جعلت الحزب مجمدا فى القمة ، مضطربا فى القاعدة . لقد جاءت قرارات 30 يوليوز لترجع لحزبنا طابعه الحقيقى ، ولتفسح المجال له من جديد للقيام بدوره التاريخى باعتباره الحزب الطلائعى الذى يناضل من اجل نقويض الهياكل الرجعية الاقطاعية والاستغلالية ووضع هياكل اخرى محلها ، هياكل جديدة تلبى رغبة شعبنا فى اقامة مجتمع اشتراكى متحرر .

ان الظاهرة الاساسية التى نلاحظ الآن فى تنظيمات الحزب هو ذلك الوعى العميق والواضح الذى أصبح يتمتع به مناضلونا وخاصة الشباب منهم ، وعى بوضعية المغرب والافاق التى ستنفتح امامه على طريق مسيرتنا النضالية . وهذا شىء مهم جدا . ان الشباب يشكل أكثر من 60 ٪ من السكان ، وهذا الوعى المتصاعد فى صفوف الشباب المدرسى والجامعى والعامل هو فى الحقيقة المحرك الديناميكى الذى سيدفع بمسيرتنا النضالية خطوات هائلة الى الامام ، لقد تبين خلال الاجتماعات المتوالية التى عقدناها فى الاسابيع الماضية مع العمال أن القطاع العمالى نفسه اخذ يتجدد . ان نسبة الشباب فيه اخذت ترتفع وبالتالى فان القوات الشعبية

الطليعية فى منظمتنا قوات شابة ، لها نفس نضالى واع وطويل . وهذا يبشر بكل خير بالنسبة لمستقبل نضالنا ومستقبل شعبنا .

لابد اذن من مواصلة الجهود فى ميدان تنظيم الشبان، لان تنظيم الشباب يعنى فى ذات الوقت تنظيم الشعب بمختلف فئاته . ان الاكثرية من شبابنا هم من ابناء العمال والفلاحين، وتنظيم الشباب يعنى تنظيم القطاعات الحية فى البادية والمدينة. ان وعى الابن قد يؤثر فى وعى الاب . ليس هناك انفصال بين الاجيال فى المغرب ، ولا ازمات فى العائلات المغربية . ان الازمة تمس الجميع شيبا وشبانا ، والجميع يتشكل وعيه بتأثير الوضعية الحالية وتناقضاتها وبتأثير الاحداث المتتابعة .

ان تنظيم العمال والشبان فى كل اقليم ، فى كل بلدة ومدينة ، شىء ضرورى ، لان هذا التنظيم هو الذى سيعطى لحزبنا مضمونه الثورى الحقيقى . ان حزبنا حزب اشتراكى ، واشتراكياتنا نابعة من تحليل علمى لواقعنا المغربى . واشتراكيتنا مستمدة اساسا من التحليل العلمى لتطور المجتمع والتاريخ، ولكن هذا التحليل يجب أن لا يكون تحليلا فى الفراغ، بل يجب أن ينصب على واقع معين هو واقعنا المغربى فى واقعه ومراحه تطوره . معنى ذلك أن اشتراكيتنا هى اشتراكية نابعة من الخصائص المغربية وخاضعة لها ؛ وليست اشتراكية مستمدة من تجربة معينة خارجية .

هذا الخط الايديولوجى لمنظمتنا واضح فى خطوطه العامة ولكنه يحتاج الى مزيد من التعمق ، الى مزيد من التحليل . ولذلك فان الحوار الايديولوجى فى أوساط الشبيبة

الاتحادية ضرورى واكيد . ولكن هذا الحوار يجب أن يكون مبنيا على تحليل ملموس لواقع ملمـــوس هو الواقع المغربى بالـــذات .

نضالنا الصحفى .. «المحرر» و «ليبيراسيون»

هناك جانب آخر من حياة الحزب لابد من اشارة خاطفة اليه ، انه الجانب المتعلق بصحافتنا . لقد رفع المنـــع مؤخرا كما تعلمون على جريدتى «المحـــرر» و «ليبراسيون» ولقـــد استأنفت «المحرر» فعلا اداء رسالتها ، وفى الاسبوع المقبل او الذى بعده تتلوها «ليبراسيون» . ولكن ، اذا كان المنـــع قد رفع ، فان الرقابة ما زالت باقيـــة . ان صحيفة «المحرر» تبقى مسجونة لدى السلطات يوما او يومين قبل السماح لهـــا بالتوزيع . ولذلك فاذا لاحظتم هناك بعض التأخير فى وصول الجريدة الى الاقاليم يجب ان تفهموا وتقدروا الوضعيـــة التى نعمل فيها ، وضعية الرقابة التى تجمد الصحافة مدة يـــوم كامل وأحيانا يومين كاملين .

وبهذه المناسبة أشير بكل اعتزاز الى المراسلات والاصداء التى وصلتنا عن استقبال المناضلين والمواطنين لجريدتهـــم «المحرر» . وهو استقبال مشرف حقا ، ان طلبات الزيـــادة فى الكميات المرسلة الى مختلف الاقاليم تنهال على الجريدة كل يوم . ونحن نعمل على تلبية الطلبات فى حدود الامكانيـــات المطبعيـــة المتوفرة لدينا حاليا . وسنعمل فى المستقبل علـــى التغلب على جميـــع الصعاب .

اما من حيث التوجيه فان جميع الاصداء تشير الى ان «المحرر» قد شقت فعلا منذ استئناف صدورها ، طريق النضال الذى سلكته من قبل هى و «التحرير» . وان مناضلينا واطرنا المثقفـــة لساهرة على الرفع من مستوى الجريدة عموما وعلى تزويدها بالدراسات والابحاث والمقالات . كما ان المناضلين فى مختلف الفـــروع قد تجنـــدوا لتوسيـــع مجال تأثير الجريدة، ولجمع الاشتراكات لها حتى تستطيع مواجهة النفقات التى يتطلبهـــا طبعها .

وهذا جانب آخر من الجوانب الايجابية التى اسفـــرت عنها انطلاقة 30 يوليوز ، هذه الانطلاقة التى اقامـــت خطا فاصلا بين عهدين : عهد الجمود والغموض داخل منظمتنـــا، وعهد الوضوح ومواصلة النشاط والنضـــال والايام المقبلـــة ستعرف ولاشك نشاطا متزايدا فى جميع هذه المجالات التى تعرضنا لها من حياة الحـــزب .

أزمة الثقـــة .. وخيبة أمـــل

ذلك ما كنت انوى قوله بخصوص النقطـــة الاولـــى من هذا العرض وهى المتعلقة بحياة حزبنا الاتحاد الوطنى . اما فيما يخص النقطة الثانية وهى المتعلقة بالوضع السياســـى الراهن ، فأنتم جميعا تعلمون حقيقة الوضع وتطوراته الاخيرة، وتعرفون كذلك من خلال اتصالكم المباشر بالجماهير الشعبية والقوات الحية فى البلاد من طلاب وعمال وفلاحين ان المطلب الاساسى لجماهير شعبنا هو التغيير الجذرى الفعلى للهياكل القائمة . فما هو هذا التغيير الجذرى الذى تطالب به جماهير شعبنـــا ؟

للجواب على هذا السؤال لابد من التعرض الى جانبين أساسيين هما :

1 — هناك اولا 12 سنة من ممارسة اسلوب معين فى الحكم،

2 — وهناك ثانيا الازمة التى يعيشهاالمغرب الان وهى نتيجة ذلك الاسلوب فى الحكم الذى استمر على خط معين طوال 12 سنة الماضية .

ان الظاهرة البارزة اليوم هى ان الشعب المغربى اصبح فاقدا الثقة فى كل كلام يقال بوسطة الاجهزة الرسمية .

وفقدانه للثقة ليس نتيجة تخوف او تشكك او سوء نية ، بل هو نتيجة تجربة الاثنتى عشرة سنة الماضية . والسؤال المطروح الآن هو : ماذا يخبىء المستقبل القريب ؟ هل هناك جديد حقا . أم أن هناك مجرد استمرار فى نفس التجربة . نعم هناك وعود .. ولكن كم من وعود أعطيت .. ان الوعود لا قيمة لها اذا لم تكن مشروطة بما تحتمه تجربة الاثنتى عشرة سنة الماضية .

اننا حينما نقول ان المغرب يعيش ازمة ثقة ، يعيش حالة من خيبة الامل ، انما نعبر فى الحقيقة عن واقع نلمسه لدى الشعب المغربى . ونحن عندما نقول ذلك فلا نعبر عن رأى الاتحاد الوطنى وحسب وانما نعبر عن راى اوسع الجماهير الشعبية ، بل عن راى الامة المغربية قاطبة . ان القوات الحية تشك فى كون الاجهزة القائمة تستطيع القيام بأى عمل ملموس فى سبيل أرضاء المطالب الشعبية .

ان هذه الازمة ، ازمة الثقة يجب تحليلها ، يجب بيان اصولها وملابساتها .

حقيقة الوضعية الحالية : الاقتصادية والاجتماعية

لننظر مثلا الى الدخل القومى المغربى . قيل ان هناك ارادة لتوزيع الدخل القومى بكيفية عادلة . ولكننا نعرف ان هذا مجرد كلام . اننا نعرف ان 5 ٪ من سكان المغرب يأخذون حصة تتراوح بين 45 ٪ و 50 ٪ من الدخل القومى . اما الباقى اى 95 ٪ من الشعب فهى تأخذ الباقى .

نحن هنا اذن أمام وضعية شاذة ، وأمام فئة تتركب من بضعة آلاف تستغل المغرب . والتغيير المطلوب هو التغيير الجذرى الجوهرى الذى يمكن الشعب ، كل افراد الشعب ، من نيل حقه الكامل من الدخل القومى .

ثم يتحدثون عن توزيع لاراضى . والفنيون اليوم فى الوزارات المختلفة يظهرون وكأنهم قد اقتنعوا الآن فقط سنة 1972 بما كنا خططنا له عام 1960 خطوة اولية متواضعة جدا على طريق الاصلاح الزراعى اصبحوا اليوم يسمونه ثورة زراعية .

لقد وضعنا سنة 59 — 60 تصميما خماسيا مبنيا على اختيارات اشتراكية ، اختيارات مهمة رغم كونها متواضعة . ولكنهم افرغوا ذلك التصميم من اتجاهه الاشتراكى وصبوه فى قالب ليبرالى متخلف . وقلنا انذاك ان هذا طريق خاطىء لا من الناحية النظرية الايديولوجية وحسب بل من ناحية ما يتطلبه الواقع المغربى كذلك .

ان اعطاء نصف الدخل القومى لفئة قليلة تعيش على المستوى الاروبى او اكثر ، هو عمل تخريبى ، هو تبذير ، هو اجراء يضاد القوانين الاقتصادية والآفاق الاقتصادية التحررية.

قالوا انهم ليبراليون ، والحقيقة انهم لم تكن لديهم اية نظرية ، من هذا النوع ، لم يكونوا ليبراليين من الناحية الايديولوجية ، ان الشىء الوحيد الذى كان لديهم هو الرغبة الجامحة فى الاستغلال ، الرغبة الجامحة فى تكديس الاموال ، والنفقات الباهظة والاستهلاك بغير حساب ولا مسؤولية . لم يكن لهم اذن اى مخطط واضح ، لا ليبرالى ولا اشتراكى ، وانما كان لديهم تهافت على الاموال ، على الغنى الفاحش ، على استغلال الطابقات المحرومة..ولقد كانت النتيجة معروفة ولقد نبهنا اليها منذ اول الامر ، وبقينا ندق نواقيس الخطر فى كل مناسبة ، ولكن لم تكن لهم اذان صاغية .. وكانت النتيجة هى ما نحن اليوم فيه .

ان الشعب كله يتساءل : لماذا لم يوزعوا الارض منذ 12 سنة ، لماذا لم تشكل التعاونيات منذ 12 سنة .. هذه التساؤلات تعكس حقيقة عدم الثقة بالشعب ، وعدم أخذه مأخذ الجد ما يقال له . فى عام 1960 كنا خططنا ليصل النمو الى معدل 6 ٪ او 7 ٪ ، وقالوا آنئذ هذا خيال ، وقالوا عنا اننا نظريون ولسنا واقعيين . واليوم وبعد 12 سنة نسمع الفنيين فى الجهاز الحاكم يتهامسون ويقولون لا بد من دفع النمو الى مستوى 6 ٪ او 7 ٪ لكى يمكن التخفيف من الازمة .

وفى ميدان التعليم جاءت الاحداث لتؤكد ان نظرتنا هى الصحيحة . لقد كنا نخطط ونعمل لتعميم التعليم لاجبارية التعميم بكيفية عملية على الاقل فى المستوى الابتدائى مع توسيع الثانوى والجامعى . وكنا نعمل ونخطط من اجل تعليم وطنى قومى يلبى حاجات البلاد من الاطر ، وفى اطار خطة اقتصادية متكاملة تضمن الشغل للقادرين عليه ، وتضمن النمو المتصاعد لاقتصاد البلاد . ولكنهم هنا ايضا سلكوا سياسة معاكسة سياسة الارتجال والفوضى والتقليل ما امكن من نشر الثقافة والتعليم بكيفية جدية صحيحة على اساس من الفكر القومى والتكوين العلمى .

نحن الآن فى سنة 1972 اى بعد 12 سنة من التجربة التى اعلنت عن افلاسها اليوم بنفسها . اثنا عشرة سنة والاطفال الذين فى سن الدراسة لم يلتحق منهم بالمدارس الا نحو 20 ٪ فى حين ان بلدان المغرب العربى الاخرى تبلغ فيها النسبة 25 الى 30 ٪ .

ان هذه السياسة نتجت عنها نتائج حتمية وهى ان قطاعا مهما من الشباب اصبح محروما من التعليم ومن الشغل، اصبح لا يرى سوى الظلام .. والاباء انفسهم اصبحوا لايرون بالنسبة لمستقبل ابنائهم سوى الظلام ، اذا استمرت الحال على ما هى عليه .

عندما نادينا بأن سياسة المغرب المتبعة هى سياسة تغنى الاغنياء وتفقر الفقراء قالوا هذه ديماغوجية .. والآن اصبح ما كنا نقوله وما كان يوصف به ديماغوجية ، اصبح يردد فى الخطب الرسمية .

ان سكان المغرب يبلغون حسب الاحصاء الرسمى 16 مليون ، والواقع ان عددهم اكثر ، ربما كانت الحقيقة هى انهم فى حدود 18 مليون . هناك اذن تزايد مروع فى عدد السكان . هو مريع لذاته ، ولكن لكون الحياة الاقتصادية فى المغرب راكدة . ان النمو الاقتصادى ضئيل لا يتناسب مع نمو السكان . ان كل شىء فى المغرب راكد لا ينمو او يتقهقر سوى شىء واحد ، ينموا باطراد هو تزايد النسل . والنتيجة معروفة . انتشار البطالة ، ضعف القوى الشرائية، استياء الشباب ، عدم الثقة فى المستقبل . يقولون ن هناك مليونا واحدا من العاطلين فى المغرب اى 350 الف فى المدن ر 700 الف فى البادية .. والحقيقة ان الامر ادهى من ذلك وأمر . من المحقق أن نسبة تتراوح على الاقل ما بين 30 ٪ و 35 ٪من سكان المغرب كلهم عاطلون . هذا فى المدن، اما فى البادية فان القاعدة هى البطالة والاستثناء هو الشغل.

الوضعية الدستورية : تزوير الارادة الشعبية

تلك هى بعض الجوانب من الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التى يعيش بها المغرب اليوم . أما تباين الوضعية الدستورية فانتم تعرفون الحالة . لقد كان هناك دستور 70 وانتخاباته ، واخيرا جاء دستور 72 وهناك انتخابات محضر لها . لقد قلنا مرارا وتكرارا أن هذه الانتخابات التى عرفها المغرب كانت مزيفة ، وأن هذا التزييف للارادة الشعبية سينتج عنه فقدان الثقة من جانب الشعب فى كل عملية انتخابية او «ديمقراطية» . وهذا فعلا ما نشاهد

اليوم . فالشعب يعرف مسبقا ان الانتخابات المقبلة ستكون مزورة اذا استمرت الحال كما هى عليه ، لان التجربة علمته ذلك . ولهذا نراه يتساءل : ما الفائدة فى التسجيل فى اللوائح الانتخابية ما دامت النتائج ستطبخ أو توجه حسب ارادة الحاكمين .

واليوم نرى بعض المسؤولين لا يترددون فى وصف جميع الانتخابات الماضية بالتزوير .. يقولون هذا ، لانهم اكتشفوه لاول مرة ، بل لانهم اصبحوا يلمسون عاقبة تزوير الارادة الشعبية تلك العاقبة التى نبهنا اليها منذ 12 سنة.

ضرورة صدمة نفسية سياسية ..

من كل ذلك يتبين ان ازمة عدم الثقة ، أن خيبة الامل لدى الشعب المغربى ، ليست سوى نتيجة حتمية سياسية داب الحاكمون على اتباعها باصرار رغم فشلها المحقق انها خيبة امل جاءت نتيجة التجربة والممارسة ، نتيجة وعود كثيرة لم تنجز ، جاءت لانها نتيجة قاعدة عامة اصبح الشعب يؤمن بها وهى ان الحاكمين يقولون ما لا يفعلون او عكس ما يفعلون .

اذن ، كيف يمكن للشعب أن يثق اليوم أو غدا فى اسلوب الحكم سار طوال 12 سنة على ما وصفناه ، أو فى ادارة اصبحت الرشوة فيها منتشرة ، واصبح التعسف فيها قاعدة. كيف يمكن أن يثق الشعب فى هذه الفئة التى دأبت على استغلال الخيرات الوطنية لصالح جيوبها لصالح شهواتها ، لصالح مشاريعها فى الداخل والخارج .. لا احد يثق ، ولا احد

يستطيع ان ينسى او يتناسى السياسة المتبعة منذ 12 سنة.

للخروج من الازمة اذن لابد من التغلب اولا على عدم الثقة لدى الشعب المغربى ، لابد من آفاق جديدة واسعة وسليمة ، لابد من صدمة معنية سياسية تبعث بعض الامل فى النفوس . لابد من عمل شجاع ومخلص يحمل المواطنين على التفكير فى ان الماضى قد مضى وانقضى ، وان عهدا جديدا قد اخذ يتراى فى لافق .

لم تكن لمسألة مسألة خطأ فى التقرير او التسيير . ان الانسان العاقل أو صاحب النيه الحسنة لا يمكن ان يخطىء لمدة 12 سنة لا يمكن ان يتمادى فى الخطأ طوال هذه المدة فى وقت دقت فيه نواقس الخطر مرارا وتكرارا . لقد كانوا ينظرون الى الشعب على انه موضوع للاستغلال ولا شىء غير ذلك . فعليهم الآن ان يبدلوا نظرتهم أولا وقبل كل شىء. عليهم ان يبرهنوا عن استعدادهم لاحترام الشعب وارادة الشعب .

يقولون ان الشعب غير واع .. والحقيقة عكس ذلك ، ان شعبنا واع ، يدرك بحدسه مغزى التصريحات والقرارات الحكومية . ان الوضعية التى يعيشها شعبنا لابد ان تجعله يعى شروط وجوده لننظر مثلا الى دخل الفلاح الصغير والفقير . هناك حساب الاحصائيات الرسمية نحو 7 ملايين من الفلاحين لن يتعدى دخلهم اليومى خلال التصميم الخماسى الحالى 150 فرنكا فى اليوم هى مصدر عيش ، ومادة قوت عائلة كلها فى البادية قد تكون مركبة من 3 اشخاص او 5 اشخاص او 10 اشخاص .

والفلاحون يدركون هذا ، لانهم يعيشون فعلا بهذا المبلغ او بأقل منه ... لقد كان مجهود تبذله الدولة فى ميدان الفلاحة، ولكن هذا المجهود يبذل فى القطاع العصرى وحده ، القطاع الذى يسيطر عليه المعمرون القدامى والجدد . اما الفلاحون فلا يزدادون الا فقرا ... من هنا جاء الوعى ، ومن هنا جاءت خيبة الامل .

ان التجديد اذن يجب ان يبدأ باقناع الجماهير الشعبية ولو جزئيا بأن هذه السياسة قد انتهت ، وان هذا الخط قد وقع التراجع عنه — لابد من هذه الخطوة الاولى .. والا فان الشعب سيستمر فى وضعية عدم الثقة ، فى وضعية الاستياء ..

الرسالة .. أسئلة مبدئية

تلك هى الوضعية العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . الوضعية التى انتجت ازمة الثقة السائدة الآن . والتى لابد من التفكير أولا وقبل كل شىء فى اجراء جدى من شأنه ان يخفف منها ، حتى يمكن للانسان ان يبحث عن الحلول التى من شأنها ان تتدارك مافات .

اما عن الرسالة فانكم تعلمون انها تتضمن نقطتين اثنتين :

1 — الدعوة الى جمع الكلمة ، الى توحيد صف المنظمات والرجال ذوى الكفاءات للسير بالمغرب فى طريق اسعد . واذن فانه يطلب منا ان نشارك فى تشكيلة الاجماع الوطنى .

2 — ويطلب منا كذلك ان نبين الوسائل العملية التى نراها ضرورية للوصول الى ذلك .

ان موضوع مداولاتنا اليوم هى كما كان مقررا من قبل تحديد الخط السياسى للاتحاد الوطنى فى المرحلة المقبلة ، ونظرا لان هذه الرسالة جاءت ونحن نفكر ونعمل فى هذا الموضوع ، ونظرا لان الجواب سيكون له علاقة بنفس الموضوع ، فلا مانع من المداولة حولها فى هذا الاطار نفسه : وانا اعتقد ان المداولات فى هذا الشأن يجب ان تدور كما يلى :

يجب أن نتساءل اولا هل مشاركتنا ببرنامج محدد مع زيد أو مع عمرو فى تشكيلة حكومية ستحل حقيقة الازمة القائمة الآن . ازمة تفقير الفقراء واغناء الاغنياء ، ازمة البطالة المنتشرة ؟ وبعبارة أخرى هل هذه التشكيلة هى التى ستحقق الحلول والتغييرات الجذرية المطلوبة ؟ هذا سؤال القيه عليكم ولا بد من البث فيه . هل تعتقدون ، وهل تعتقد قواعدنا الحزبية التى تمثلونها أن تشكيلة من الاحزاب يبتعد خطها قليلا أو كثيرا عن خطنا ، يمكنها فعلا أن تخرج المغرب من الازمة الحالية وتفتح امامه آفاقا جديدة ؟ أليس من الممكن، والحالة هذه أن نجد انفسنا جنبا الى جنب مع اناس يتحملون قسطا وافرا من المسؤولية فى الحالة الراهنة حالة التدهور وحالة الازمة الخانقة ؟ الن تكون هذه التشكيلة ميدانا للتناقضات والصراعات الحزبية التى ليس من شأنها أ تؤدى الا الى ما هو أسوأ ؟

نعم ان الرسالة تطرح مسألة الوسائل ، ويمكن ان نفهم من ذلك البرنامج . ولكن ما هو البرنامج ، ومن سيطبقه

.. هذا هو السؤال الاساسى فى الموضوع . وهذا ما يتعين على جمعنا اليوم الاجابة عليه بكامل الوضوح والدقة .

نحن حركة معروفة الهوية

نعم اننا هنالسنا مجتمعين للمناقشة فى اهداف الحزب، اننا اناس مسؤلون ملتزمون باهدافنا التى ناضلنا ومازلنا نناضل وسنناضل من اجلها. اننا حركة معروفة الهوية . اننا نعتبر أن الاسلوب الاشتراكى هو وحده الملائم نظرا لانه الاسلوب العلمى فى تحليل المجتمع ، ولانه ايضا الاسلوب الذى يضمن قيام تنظيمات محكمة ، وهو اولا واخيرا الاسلوب الذى يمكنه هو وحده ان يحرجنا من التخلف .

اذا اردنا حقا ان يكون توزيع الدخل القومى توزيعا عادلا فلا يمكن تحقيق ذلك الا بالاسلوب الاشتراكى . ولكننا نؤكد كما اكدنا ذلك دائما أن اشتراكيتنا هى اشتراكية نريد لها ان تنبع من القاعدة الى القمة .. نحن لسنا من الذين يقررون القرارات الاشتراكية من فوق وفى غيبة عن الارادة الشعبية . ان مهمتنا هى أن نجعل الجماهير تفهم الاشتراكية، تفهمها بالقول والعمل ، عندما نقول اننا نريد اشتراكية نابعة من القاعدة فمعنى ذلك هو اننا نريد ان يقتنع الشعب بأن الحل الاشتراكى هو وحده الحل الملائم ، ولذلك فلابد من التوعية ، ولابد من افهام الشعب بأمثلة مبسطة ملموسة ان الحل الاشتراكى هو الحل الوحيد الذى من شأنه ان يحقق اهداف ومطامح الشعب . ان الضمان الوحيد لنجاح الاشتراكية هو الجماهير الشعبية . ولكى نتوفر على هذا

الضمان يجب ان يفهم الشعب ان الاشتراكية هى انطريق القويم للنمو ، واذا فهم الشعب ذلك فانه يصبح مستعدا للتضحية فى سبيل تحقيق الاشتراكية وانجاح القرارات الاشتراكية .

ان المسألة اذن تتطلب فتح نقاش واسع مع جماهير الشعب . هذه هى الاشتراكية الديمقراطية الشعبية التى نؤمن بها . هى ديمقراطية لانها تنبع من اختيار حر واع من الشعب ، وهى شعبية لان المدافع الاول عنها هو الشعب والجماهير الشعبية ولان المستفيد منها هو الجماهير الشعبية.

على اننا يجب أن نفهم جيدا ان الشعب لا يمكنه ان يقتنع بالاشتراكية عن طريق الالفاظ فقط . ان الجماهير الشعبية لا تؤمن الا بما هو عملى وملموس ، وذلك فان اقتناع الشعب بالحل الاشتراكى يجب ان يكون مصدره الامثلة الملموسة . الامثلة المستمدة من ثية الفلاح ووضعيته ، من حالة العامل وشروط وجوده ... والشعب اخيرا لن يصبح اشتراكيا حقا وحقيقة الا اذا بدأ فى جنى بعض الثمار الاولى للقرارات الاشتراكية .

اننا لا نريد تأميم الحوانيت والمتاجر والمساكن .. ولكن نريد تأميم مفاتيح الاقتصاد . تأميم وسائل الانتاج الكبرى .. القضاء على الاستغلال الاقطاعى والراسمالى والاستعمارى .. يجب ان يكون دولاب الاقتصاد فى خدمة الوطن ، فى خدمة الجماهير المسحوقة .. يجب ان يفهم الشعب هذا جيدا . تلك هى الاصلاحات والتغييرات الجذرية ، التغييرات الملموسة.

تلك اذن هى نيتنا ، وتلك عقيدتنا . اما الوسائل فهى معروفة وهى اشراك الشعب فى المناقشة فى التقرير والتنفيذ.

تبقى بعد ذلك كيفية اشراك الشعب ، او التمهيد لذلك ، فى المرحلة الحالية .. وبعبارة اخرى الخط السياسى المرحلى ... وهذا ما يشكل بوضوح المناقشات الرئيسية فى هذا الاجتماع . ولن ادلى برايى خلال هذا العرض ، لان الراى الذى نريدهو اولا وقبل كل شىء راى اقاعدة وانتم ممثلوها . فالكلمة لكم .

الصحراء المغربية وفلسطين العربية

قبل ان اختم هذا العرض لابد من الاشارة الى الشؤون الخارجية . وهنا لا حاجة بى الى التطويل ، فالسياسة الخارجية لبلد ما هى دوما مرآة لاسياسة الداخلية . فالامة المستقلة داخليا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا تكون سياستها الخارجية مستقلة ايضا . والعكس بالعكس .

على انه لابد من الاشارة هنا ولو باقتضاب لمسالتين اثنتين : الاولى تتعلق بالمطلب الشعبى فى تحرير الاراضى المغربية التى ما زالت فى يد الاستعمار الاسبانى . ان قضية الصحراء اصبحت الان ، واكثر من اى وقت مضى مسألة اساسية بالنسبة للشعب المغربى ، لا لانها مسألة سيادة فقط ، بل ايضا لان مشكلة الصحراء اصبحت تهدد اقتصادنا . انكم جميعا تعرفون ان هنا كميات هائلة من الفسفاط فى الصحراء . وهذا الفسفاط اذا بقى يستغل خارج السيادة

المغربية فانه سيضرب اقتصادنا فى الصميم . هذا شىء واضح . كما هو واضح أيضا ضرورة استرجاع سبتة ومليلة. ولذلك فلابد من مناقشة القضية فى هذا الاجتماع ولابد من اتخاذ قرار واصدار بيان . اما المسألة الثانية فهى مسألة قومية، مسألة الوجود الفلسطينى الذى تهدده الآن بكيفية جدية الصهيونية والامبريالية . ان أبناء فلسطين يطاردون اليوم فى اوروبا وامريكا بعد ان طردوا من ديارهم . بل هناك حملة مسعورة فى الغرب ضد العرب ، حملة لاتختلف عن الميز العنصرى القائم فى بعض أجزاء افريقيا ، فلا بد أيضا من اسماع صوتنا فى الموضوع . ولذلك اقترح عليكم المداولة فى هذه المسألة واصدار بيان أو احتجاج فى شأنها .

تلك كانت أيها الاخوان النقاط الرئيسية التى اردت ان اتحدث عنها فى هذا العرض تمهيدا للمناقشة والمداولة فى شأنها . اشكركم والسلام عليكم .

بيان اللجنة المركزية

ان اللجنة المركزية للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية المجتمعة فى دورة عادية بمقر الاتحاد الوطنى بالدار البيضاء يوم الاحد 8 اكتوبر 1972 :

ـ بعد مناقشتها للتقرير العام الذى قدمه الاخ عبد الرحيم بوعبيد فى بداية الاجتماع والذى تناول فيه بالتحليل الحالة الداخلية للحزب على ضوء قرارات 30 يوليوز التصحيحية من جهة ، والوضعية العامة فى البلاد على ضوء التطورات الاخيرة من جهة اخرى .

ـ وبعد الاستماع الى تقارير ممثلى الفروع والاقاليم حول رأى قواعدنا الحزبية بخصوص الخط السياسى الذى يجب ان تتحرك على ضوئه منظمتنا فى المرحلة الراهنة ، خاصة بعد المبادرة الاخيرة المتمثلة فى الرسالة التى توصل بها الحزب بتاريخ 23 سبتمبر الماضى .

ـ وبعد دراسة الازمة العامة ، المتفاحشة ، التى تعانى منها بلادنا ، وتحليل طبيعة المرحلة الراهنة وما تطرحه من مهام عاجلة على حزبنا ، فى اطار اختيارنا الثورى وخطتنا النضالية.

تذكر ـ اللجنة المركزية ـ بأن الاختيار الثورى للاتحاد الوطنى هو الذى يعطى لتحركاتنا السياسية والنضالية اطارها الشامل الذى تسجل داخله القرارات السياسية المرحلية .

وتذكر كذلك بأن هذا الاختيار الثورى سيستمد آفاقه وابعاده من الاهداف الثورية التالية :

ـ استئصال جذور الهياكل الاقطاعية والراسمالية والاستعمارية فى بلادنا .

ـ حل مشكلة الحكم باقامة مؤسسات سياسية شعبية تمكن الجماهير الشعبية من الرقابة الديمقراطية على اجهزة الحكم فى كل المستويات .

ـ اقامة اسس اقتصادية خالية من اى مظهر من مظاهر النفوذ الاستعمارى وسيطرة الاقطاع وحليفته البورجوازية الكبرى لضمان توزيع عادل لثروات البلاد وانتاجها العام ، يكون المستفيد الاول منه هو جماهير الشعب المسحوقة .

ـ اقامة تنظيم سياسى اجتماعى يسهر على تأطير الجماهير الشعبية من اجل تعبئة الشاملة لسائر الموارد والطاقات الوطنية المادية والبشرية قصد تحقيق تراكم متزايد للتوفير القومى يمكن البلاد من الاعتماد اساسا على امكانياتها الذاتية فى عملية البناء الاقتصادى والاجتماعى .

* * *

واللجنة المركزية اذ تسجل تفاقم الازمة العامة التى تعيشها البلاد منذ اثنتى عشرة سنة تؤكد ان مصدر هذه الازمة ليس شيئا آخر ، غير السياسة اللاشعبية المعادية لامال ومطامح الجماهير المغربية ، تلك السياسة التى اصر الجهاز الحاكم على التمادى فى السير فيها رغم ظهور بوادر فشلها منذ لحظاتها الاولى .

لقد اصر الجهاز الحاكم طوال الاثنتى عشرة سنة الماضية على مواجهة مطامح الجماهير الشعبية فى التحرر والعدالة الاجتماعية بعمليات متوالية من القمع والارهاب ، مقحما البلاد فى طريق التبعية ، ومسخرا طاقاتها وثرواتها لفائدة اقلية من

المستغلين الذين يقومون بدور الوسيط لرأسمال الاجنبى مجسمين بذلك التبعية للاستعمار الجديد والامبريالية العالمية .

ولذلك فان الحركة التى خاضتها وتخوضها القوات الشعبية بكل ضراوة ، هى ، فى حقيقتها وجوهرها ، معركة التحرير الشامل السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى بمدلوله الشعبى ، اى التحرير الذى تحققه الجماهير بنضالها ولصالحها.

انها معركة تجسد التناقض الاساسى القائم فى المجتمع المغربى منذ الاعلان على الاستقلال ، وبالتالى تعكس صراعا طبقيا متأججا، بين قوتين رئيسيتين :

ـ القوة التى يجسمها تحالف الفئات الاقطاعية والبورجوازية المتداخلة المصالح والتى تعمل، مع الاحتكارات الامبريالية والرسمال الاجنبى، على تدعيم وتركيز الهياكل الاستعمارية والاستغلالية تحت اسم (مقاومة التخلف) .

ـ القوات الشعبية المؤلفة من اوسع الجماهير المحرومة والمسحوقة والمستغلة والتى داب الجهاز الحاكم ، المعبر السياسى عن التحالف الاقطاعى البورجوازى ، على اتخاذها مادة للاستغلال . ان هذه القوات الشعبية المكونة اساسا من الطبقة العاملة ، القوة الاساسية والطلائعية ذات الطاقات النضالية الهائلة التى لم ينل ، ولن ينال منها الجهاز القمعى المتعفن ، ومن جماهير الفلاحين الفقراء الذين يشكلون اكثر من نصف سكان المغرب ، والذين لن يثنيهم عن طريق النضال ، جهاز القمع مهما اشتدت ضراوة اساليبه ، ومن مجموع الكادحين والمثقفين الثوريين الذين برهنوا ـ ويبرهنون ـ بنضالهم على انهم فى مستوى المهام الثورية الملقاة على عاتقهم ... ان هذه

القوات الشعبية ، الثورية حقا ، ان تصدها عن طريق النضال اساليب القمع مهما تنوعت واشتدت . ولن ينال منها الجهاز الحاكم على الرغم من اصراره الدائم على مواجهة نضالنا المشروع بالارهاب والتعذيب والاختطاف والتصفيات الجسدية . ان الجميع يعلم ، ان الجهاز الحاكم الذى أصر على رفض طريق التحرر، والذى أقحم البلاد فى طريق التبعية ضدا على مصالح الجماهير الشعبية ومطامحها المشروعة ، قد جند امكانيات البلاد لاقامة جهاز قمعى واسع المدى من اجل تعميم الرعب وجعل أساليب الاختطاف والتعذيب ، مسطرة عادية فى علاقته بالمواطنين . كما يعلم الجميع كذلك ، ان هذا الجهاز نفسه قد عمد ، من أجل اقامة ديمقراطية مزيفة بواسطة سلسلة من الاستفتاءات الدستورية والتجارب الانتخابية التى تقوم على تزوير الارادة الشعبية ، قد عمد الى استعمال جميع الوسائل لينال استسلام الجماهير الشعبية لارادة السلطة الادارية التى تتحكم فى وسائل عيشها اليومى ، خاصة فى البوادى والقرى .. ولكن ذلك كله لم يحمل جماهير شعبنا على الخضوع والاستسلام، بل بالعكس ، كان رد فعل القوات الشعبية هو سلسلة من الانفجارات المتتالية التى شهدتها مرارا وتكرارا ، المدن والبوادى على السواء . مما يؤكد على أن طريق التحرر الذى اختارته جماهير شعبنا لن تصدها عنه أساليب القمع والاغراء والتقسيم

* * *

اما التوجيه اللاشعبى الذى فرض على البلاد فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذى أدى الى التقهقر الاقتصادى والاجتماعى والتخلف الثقافى فانه لم ينجح هو الاخر فى اخضاع الجماهير للامر الواقع على الرغم من تركيزه

سياسة الاستغلال ، بل انه بالعكس من ذلك قد دفع الجماهير الشعبية الى تعميق وعيها وصياغة مطالبها بكيفية اكثر جذرية .

وهذا التوجيه نفسه هو الذى قاد ويقود الجهاز الحاكم الى اتخاذ مواقف متذبذبة فى القضايا الوطنية المصيرية ، واذا كان الجهاز الحاكم يسلك سياسه المغازلة مع السلطات الاسبانية بخصوص الصحراء المغربية وسبتة ومليلية متذرعا بالصداقة والتعاون المزعوم ، فان جماهير شعبنا قد ظلت ، وستظل دائما، متمسكة بوحدة ترابنا الوطنى مستعدة للتجنيد العام من اجل استرجاع المناطق المحتلة بالوسائل التى يعرفها المحتل نفسه ، والتى سبق ان ذاق منها الامرين سواء على يد المجاهد ابن عبد الكريم الخطابى او على يد جيش التحرير المغربى خلال الخمسينات من هذا القرن .

* * *

ان الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية المعبر الامين عن شعور الجماهير المغربية لا يسعه الا أن يؤكد أن جماهير شعبنا قد فقدت الثقة فى الجهاز الحاكم ووعوده ، نتيجة اصراره منذ اثنتى عشرة سنة على سلوك السياسة اللاشعبية التى حللنا أعلاه بعض مظاهرها ، والتى كانت لها انعكاسات خطيرة على الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتعليمى على مجموع السكان ، وبالتالى يؤكد أنه لا سبيل للخروج من المأزق الراهن الا بالعدول نهائيا عن هذه السياسة اللاشعبية التى هى مصدر الازمة ، والتعبير عن عزم اكيد وحقيقى فى نهج طريق التحرر الشامل ، طريق التغيير الجدرى للهياكل الاقطاعية والرأسمالية والاستعمارية القائمة بالبلاد .

ان حل الازمة الحالية بمعطياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية يتطلب التخلى الكلى عن الاتجاه السياسى الحالى ، والسير فى اتجاه يختلف جذريا عن الاتجاه السابق ، اتجاه يكفل للشعب استعادة سيادته مجسدة فى ممارسة ديمقراطية حقيقية تضمن له المساهمة فى التقرير والتنفيذ وتفتح أمامه المجال واسعا لمراقبة الحاكمين ومحاسبتهم

والاتحاد الوطنى للقوات الشعبية اذ يؤكد ايمانه الراسخ بأن الحل الاشتركى هو وحده الوحيد القادر على تحقيق الاهداف الشعبية فى التحرير والعدالة الاجتماعية الحقة ، يؤكد فى ذات الوقت ان تعبئة الجماهير الشعبية من أجل مساهمتها مساهمة واعية فى عملية التحرير والبناء ، هو وحده السبيل الصحيح لتجنيد الطاقات البشرية والمادية التى تتطلبها عملية التغيير الجذرى المنشودة .

ان تعبئة الجماهير ومساهمتها الواعية شرط اساسى لتحقيق التحرر والتقدم ، وضمانة اكيدة للسير بهما الى ابعد مدى . انه بدون مساهمة الجماهير ومراقبتها اليقظة بواسطة مؤسسات ديموقراطية حقيقية ، يصبح من العبث التحدث عن «حكومة شعبية» او «ائتلافية» تعلن من فوق عن اجراءات «التغيير» وتطلب من الجماهير منح ثقتها بالنسبة للباقى . ذلك لان التحالف الاقطاعى البورجوازى الرأسمالى الاستعمارى الموطدة اسسه ببلادنا ، سيعرف ولاشك كيف يجهض اجمل البرامج «الثورية» التى تلغى من حسابها ارادة الجماهير الشعبية ، ومساهمتها ومراقبتها الفعلية .

من اجل هذا يؤكد الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية ان نظاما من الديمقراطية السياسية الحقة هو وحده الكفيل، فى

الظروف الراهنة ، ببناء ديمقراطية اقتصادية واجتماعية . انه وحده الذى سيمكن الشعب بواسطة ممثلين يختارهم بكل حرية ونزاهة من الوقوف بالمرصاد لكل عمل يرمى الى عرقلة الاختيارات الاساسية والثورية التى يتم تبنيها بعد مناقشة حرة . ان الشعب المغربى حينئذ لن يبقى تحت رحمة الجهاز الحاكم، ولا مادة للاستغلال ، بل سيصبح ، ولاول مرة ، سيد نفسه، منه تنبثق السلطة الشعبية القادرة على ان تترجم الى الواقع الملموس ، وتحت مراقبته اليقظة ، الاختيارات التى تلبى مطامحه العميقة وحاجاته الاساسية .

* * *

من اجل هذا يطالب الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية من جديد بدعوة الشعب المغربى لانتخاب مجلس تأسيسى وتشريعى على اساس الاقتراع السرى العام والمباشر من اجل تزويد البلاد بدستور حقيقى يجسم ارادة الجماهير ، ويضمن مراقبة الشعب لاجهزة الدولة ويحدد العلاقات بين مختلف السلطات ، ويسطر الاطار العام الذى سيباشر فيه الشعب مهمة التغيير الجذرى وتحضير شروط البناء الاشتراكى وذلك :

ـ بتطبيق اصلاح زراعى حقيقى يصفى الاقطاع والاستغلال فى البادية ويقيم فيها اسس الانتاج التعاونى الاشتراكى .

ـ بتأميم وسائل الانتاج الاساسية لتحقيق تراكم الراسمال الوطنى الضرورى للبناء والتشييد .

ـ بارساء أسس القاعدة المادية الاشتراكية بتصنيع البلاد وتجهيزها فى اطار تصميم وطنى تقدمى تحظى فيه الصناعات

الاساسية بالاولويـــة ، لانها وحدها منطلق كل نمـــو اقتصادى وقاعدته الصلبـــة .

ـــ باقامة تعليم وطنى تقدمى يخدم التنميـــة الاقتصاديـــة ويحقق التحرر الثقافى والتقدم التقنولوجى .

ـــ بوضع خطة وطنية متكاملة قصد تحرير الصحراء المغربية وسبتة ومليلية باستعمال جميع الوسائل الفعالـــة التى يفهمهـــا الاستعمار .

ـــ بنهج سياســـة خارجية تحرريـــة معادية للاستعمـــار والامبريالية ملتحمة على النضال القومى العربـــى وفى طليعتـــه نضال الشعب الفلسطينى الذى يجب تدعيم ثورتـــه تدعيمـــا مطقا لا مشـــروطا .

* * *

ذلك هو الطريق الصحيح للخروج من المأزق الراهن بكيفيـــة نهائيـــة لا رجوع فيها . والاتحـــاد الوطنـــى اذ يؤكد اقتناعه بسلامة هذا الطريق واستعداده الدائم للنضال فيه ومن أجله ، يرى ان حالة عدم الثقـــة المسيطـــرة على مشاعـــر الشعـــب المغربى تفرض التمهيـــد لكل ذلـــك بخلـــق جو من الانفـــراج السياسى الذى يحمل الجماهير الشعبية على التفكير فى أن هناك ارادة فعليـــة فى التغيير ، وعزما أكيدا على العدول عن السياسة المتبعة والاتجاه السائد الى الآن . وفى هذا الصدد يرى الاتحـــاد الوطنى للقوات الشعبيـــة ان الغاء جميع الاحكام والمتابعـــات السياسية الصادرة ـــ أو الجاريـــة ـــ ضد مواطنين دفعهـــم استياؤهم من الوضعية القائمة ، واعتراضهم على الاسلـــوب المتبـــع من طرف الجهاز الحاكم الى ما بررت به ، بشكل أو باخر،

التهـــم الموجهـــة اليهـــم ، لهو خطوة اولية ضرورية على طريق احداث الانفراج السياسى المطلوب .

والاتحاد الوطنـــى للقوات الشعبيـــة اذ يعبـــر بنفـــس الاخلاص والصدق المعهودين فيه ، عن رأيه فى طبيعـــة الحـــل السياسى الذى تتطلبه الازمة القائمة والمتفاحشة ، واذ يؤكد من جديد سعيه الدائم من أجل المساهمة ، فى ايجاد الحلول واتخاذ الاجراءات الضرورية لوضع حـــد لمتاهات المأزق التى تعيشها بلادنا منـــذ اثنتى عشرة سنـــة ، ليؤكـــد فى نفس الوقـــت ، للجماهير الشعبية انه سيظل وفيا لنضالها ، مخلصـــا لاهدافها مواصلا الكفاح من اجل التحرير والبناء الاشتراكى . ولذلك يهيب بالمناضلين على تجنب المعارك الجانبية والانصراف الى تمتيـــن وتركيز تنظيم الجماهير وتعميق وعيها فى اتجاه تصعيد نضالهـــا الذى هو وحده الكفيـــل بفرض برنامجه الوطنـــى .

ان النضال مع الجماهير وبواسطة تعبئة القوى الشعبيـــة الكادحـــة هو وحده سبيلنا الى النصـــر .

عاش الاتحاد الوطنى للقوات الشعبيـــة

والنصر لجماهيرنا الكادحـــة المناضلـــة

الرسالة الملكيـــة ...

الاستاذ المحترم السيد عبد الرحيم بوعبيد

أمنك الله ورعاك وسلام عليك ورحمة الله تعالـــى وبركاته وبعد فانك تعلم علم اليقين ، ما نستهدفه من مقاصد ونتوخاه مـــن غايات ، نسعى جاديـــن لتحقيقها فى الحـــال وبلوغها فى الاستقبال ، رائدنا الصالح العام واسعاد جميع افراد شعبنا ، وان من المقاصد ما يمكن أن يجد غدا ومـــن الغايات ما من شأنه أن يستبين ويستقر عليـــه الـــرأى فى مستأنف الايام . والعزم وطيد على أن ينتظم كل مرمى مـــن هـــذا القبيل وكل هدف يماثل هذه الاهداف فى سلك اعتبار المصالح العليا وايثارها بالحدب والرعاية .

وقد أعربنا غير ما مرة عن رغبتنا الاكيدة فى أن تتضافر جميع العناصر الوطنية الحيـــة من شعبنا المتحلية بمزايا الارادة الحسنـــة والكفاية والاقتدار والتجـــرد والنزاهة ، المدركـــة لواقع مملكتنا ، والنافذة بحكم التجربة المكتسبـــة والمعرفة الشاملة بمختلف الشؤون الى صميم حاجات البلاد ومتطلباتها مثلما صرحنا بجدوى تئازر جهود المخلصين للامة الاوفياء لمثلها العليـــا فى وثبة الصف المرصوص والعزيمـــة القوية والكلمة المجموعة الموحدة الهادفة الى الانجاز الضامن للرفاهية العميمة ورغد العيش الشائع والهناء المستفيض .

وتتجسم رغبتنا هذه فى ان تتوافر لدينا الاداة الحكومية المعبرة عن اجتماع الكلمة والكفيلة ببلوغ أسمى ما تسمو اليه الهمة ويتطلع اليه الحرص الجميل ومن أجل هذا فان الرجاء معقود باسهام الهيئة التى تنتمى اليها فى الاعمال المنوطة بالجهاز الحكومـــى .

واننا اذ نأمل تلبية هذا النداء نود أن تحيطنا علمـــا بالوسائل العملية التى تتيسر معها المشاركة المعروضة .

نسأل الله أن يلهمنا واياك سبيل الصواب ويوفقنا جميعا لما فيه مرضاته والسلام .

وحرر بالرباط فى 14 شعبان 1392 موافق 23 شتنبر1972.

مذكـــرة الاتحاد الوطنى جوابا على الرسالة الملكيـــة المؤرخـــة فـــى 23 شتنبـــر 1972

يجتاز المغرب أزمة خطيرة لم يسبق لها نظير . فكـــل الفئات الاجتماعية فى المدن كما فى البوادى ، تعرب عن قلقها العميق ازاء مستقبل البلاد القريب .

ان هـــذه الوضعية تجمـــل فى أزمة ثقة ، فالشعب المغربى ـــ وخاصة الطبقات الاكثر حرمانا منه ، والتى تشكل الاغلبية الساحقة مـــن السكان ـــ قد فقد الثقة فى النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، الـــذى ساد البلاد منـــذ أزيـــد من عشر سنوات ، والذى يتحمل وحده مسؤوليـــة الوضعية المتدهورة التـــى يعيشها ويعانى منها الجميع .

وليس هناك من سبيل لاعطاء نوع من الاعتبار لخطب ووعود الحاكمين الا بتغيير جذرى لمفهوم الحكم نفسه ولمختلف مرتكز التقرير . فهذه الخطب والوعود أصبحت تستقبل بحذر بـــل انها تساهم فى اعطاء الجماهير المستغلة وعيا اكثـــر وضوحا ، بأن هـــذه المناجاة المكررة بأشكال مختلفة حسب الظروف لم تعد تستحق أى اعتبار .

* * *

ومع ذلك فقبل محاولتى الانقلاب (فى 10 يوليوز 1971 و 16 غشت 1972) بكثير ، كانت البوادر الاولى للازمـــة ملموسة فى كل مكان . فأحداث 1965 التى تجمع خلالها فى مختلف مدن المغرب بكيفية تلقائية ، وطيلة عدة أيام ، عشرات الآلاف مـــن المتظاهرين من العمال والطـــلاب والعاطلـــين

والتلاميذ والآباء ليعبروا عن يأسهم ويدينوا نظام الاستغلال والقمع والرشوة — ان هذه الاحداث قد كشفت اذاك عمق التذمر وسعته . ومعروف أن تدخل الجهاز العسكرى البوليسى كان هو الجواب الدموى عن المطامح المشروعة للشعب ، وهو جواب أسفر عن عدة عشرات من القتلى .

ان خطورة الساعة التى تم حولها الاجماع فيما يبدو ، ليست مجرد نتيجة لـ «حادثة سير» ، بل انها تبلور خيبات الامل المريرة التى تراكمت طيلة أزيد من عشر سنوات .

فهنالك بعض المعطيات التى تبرز هذه الحقيقة المأسوية:

— ما يقرب من 5٪ من السكان يحصلون على 45 الى 50٪ من الدخل الوطنى . وقد تفاحشت هذه الوضعية تفاحشا كبيرا اثناء التصميم الاخير باعتراف الاوساط الرسمية نفسها . وان التحقيق الاخير عن الاستهلاك العائلى الذى يترجم مفارقات الدخل قد اظهر :

— ان دخل 10٪ من العائلات الاكثر ثراءا كان سنة 1959 — 1960 يفوق سبع مرات دخل 10٪ من العائلات الاكثر حرمانا ، وبعد اثنتى عشر سنة أصبح يفوقه بأكثر من 12 مرة .

— ان مفارقات الدخل فى ما يسمى بالقطاع العصرى للاقتصاد لا تقل اثارة للانتباه . فمن مجموع الاجور الموزعة (باستثناء رواتب الموظفين) هنالك 51٪ من الاجيرين لا يقتطعون سوى 17٪ من مجموع الاجور بينما يقتطع 11٪ زهاء 45٪ من الاجور الموزعة .

— وفى مجال التعليم وتكوين الاطر ، فان تأخرنا بالنسبة لبلدان المغرب لم يعد فى حاجة الى تذكير . فالنسبة

المتوسطة للنمو ، ولعدد المدرسين كان طيلة السنوات الاخيرة لا يكاد يصل الى 3،4٪ فى السنة فى حين انها كانت تتراوح ما بين 7 و 8٪ سنويا فى البلدان العربية الاخرى ولنفس الفترة .

واخيرا ، فان نسبة التلاميذ المسجلين على جميع مستويات التعليم بالنسبة لمجموع المواطنين الذين فى سن الدراسة لا تصل الى 21٪ فى حين أنها فى بلدان عربية أخرى تتراوح بين 26 و 29٪ .

— وفى مجال الشغل ، وبالرغم من أن الاحصائيات الرسمية تظل غامضة فى هذا الباب ، فمن المسلم به أن زهاء 25٪ من السكان القادرين على الشغل يعانون من البطالة. ومع الضغط الديموغرافى (3ر5٪ سنويا) فان الداء يأخذ أبعادا مفجعة . أما التصميم الجديد الذى يحضر بالنسبة لفترة 73 — 77 ليس له أمل فى ازالة الداء بل ولا حتى فى التخفيف منه .

وهل من حاجة الى التذكير بأن فئات السكان القادرين على العمل الاكثر تضررا من هذه الوضعية هم الشبان — (من 15 الى 24 سنة) — الذين يمثلون زهاء 60٪ من العاطلين ؟

وان هذه الاشارات لا تدعى تقديم حصيلة كاملة لعقد كامل من التسيير الحكومى . وقد اتضح اليوم للجميع أن الاقلية المستفيدة من النظام لا تعمل الا على توطيد وضعيتها الاقتصادية على حساب الاغلبية من الشعب ، فلا مراء فى أن الاغنياء لم ينفكوا يزدادون غنى بكيفية مفضوحة ، وبأن الفقراء يزدادون فقرا بصورة مأساوية . فصغار الفلاحين

والصناع والحرفيون أى ملايين المحرومين لا يبلغ مصروفهم اليومى الا درهمين ، فالمستقبل بالنسبة لهؤلاء وفى اطـــار الهياكل الحالية لا يبشر بخير .

* * *

ومادام الواقع على ما هو عليه بمعطياته الساحقة فان الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية يعتبر أن اية حكومة كيفما كانت مزايـا الاشخاص الذين سوف يشكلونها لا تستطيـع بذاتها أن تأتى بالمعجزات ، ولو للمدى المتوسط . فبـدون تغيير للهياكل سيكون من العبث أن يجرى أى تقويم للوضعية الراهنـــة .

وهـذا التغيير نفســه للهياكل الـذى يتطلب تجنيـد الطاقات البشرية والمادية كما يتطلب مفهوما وطنيا جديـدا لتراكم الرأسمال وانماء المعرفة، لا يتأتى الا بالمساهمة الواعية للجماهير المعنية بالامر ، فبالمساهمة والحوار بين الحاكمين والمحكومين يمكن ضمان التأييد والدعم الفعال والارادى بـل والدعم الحماسى لشعب يكدح ــ ويعلم أنه يفعل ذلك لضمان مصيره من التقدم والعدالة الاجتماعية .

بيد انه للتغلب على الازمة واستعادة الثقة سيكون من العبث كذلك الاعلان «من أعلى» عن ضرورة تغيير الهياكل ومطالبة القاعـدة «بان تعطى ثقتها بالنسبـة للباقـى» . فالبورجوازيـة الرأسمالية والاقطاعية العقارية والمصالـح الاستعمارية الجديدة الموطدة بالمغرب ستعرف كيف تجهض أحسن البرامج الثورية التى تهمل الاعتماد على الارادة الشعبية التى تفصح عن نفسها بوضوح .

انطلاقا من هذا التحليل يعتبر الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية أن نظاما يقوم على الديمقراطية السياسية الحقـة ولو فى بلد متخلف ، هو الضمان الوحيد لبناء ديمقراطيـــة اقتصادية واجتماعية . فممثلو الشعب سوف يكونون آنئذ بالمرصاد لكل ما من شأنه أن يعرقل الاختيارات الاساسيـة التى نوقشت بحرية وتم تبنيها .

فكيف يمكن التغلب يا ترى على الحذر والتشكك من جهة واثارة اهتمام الطبقات المحرومة من جهة أخرى اذا لم تتوفر هياكل دستورية وديمقراطية منذ البداية لتفتح المجال للحوار والمنازعة واخيرا المساهمة الواعية فى بناء المصير المشترك؟ فالشعب المغربى لن يعود حينئذ تحت رحمة الحكم أو مادة فى يده بـل يصبح الشعب سيد نفسه ، عنه تنبثق السلطة ، شعب قادر على أن يترجم فى الواقع وتحت مراقبته اليقظـة الاختيارات الرامية الى تلبية حاجياته الاساسية .

* * *

فالامر لم يعـد يتعلق ، لمواجهة الواقـع ، بالاكتفاء بتصحيح خط المسار ، وفى هذا الصدد فان الانتخابات المقررة كتطبيق لدستور 1972 لا تثير أى اهتمام انها تبدو كصيغة جديدة تكرر مشاهد الماضى .

ان توجيها سياسيا جديدا يختلف جذريا عن توجيـــه الماضى هـــو وحده الكفيل بجعل الشعب المغربى يستعيـد الثقة ويقبل على المستقبل . وأكثر من هذا ، فان هذا التوجيه الجديد يجب أن تواكبه تدابير مسبقة ملموسة لاحداث الرجة السيكولوجية التى تتطلبها الظروف .

وهذا الاجراء السياسى هو الاعلان رسميا عن أن الشعب المغربى سيدعى فى تاريخ محدد لانتخاب مجلس وطنى تأسيسى وتشريعى على أساس الاقتراع السرى العام المباشر .

ويأبى الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية الا أن يؤكد أن اقتراحه لا يصدر عن أى تمسك دوغماتيقى بمبدأ المجلس التأسيسى ، بل ان اقتراحه يتجه الى ابراز مغزى سياسى بديهى : وهو أن عهد الحكم المطلق ، أو الانتخابات المزيفة قد ولى . وان الحكم بهذا الاجراء السياسى يود اتاحة الفرصة لممثلى الشعب أن يقرروا بكامل السيادة فى المصير الجماعى للامة ، وذلك فى اطار دستورى قبلته الامة بحرية ووعى .

ومن الناحية العملية فان المجلس الوطنى المنتخب سوف يضطلع بمهمتين :

1) مهمة ذات طابع دستورى اذ سيكون على المجلس بادىء ذى بدء ، ان يبت فى مختلف بنود دستور 1972 وخاصة فيما يتعلق منه بميادين التشريع والتنظيم ، وفيما يخص العلاقات بين مختلف السلطات .

2) مهمة تشريعية عادية .

فاذا قبل هذا الاقتراح فى مبداه فان النقط القانونية التى تبدو ضرورية لتنفيذه سوف تدرس فيما بعد .

وحتى يمكن لهذا المفهوم الجديد للحكم أن يحدث الاثر المرجو فان اجراءات مسبقة يتحتم اتخاذها فى العاجل ، ويمكن ذكر بعضها على سبيل المثال فيما يلى :

— تطهير الجو السياسى باصدار نصوص تشريعية تقرر العفو العام الذى يشمل الجميع بدون استثناء .

— الغاء النصوص التشريعية والتنظيمية التى تحد من ممارسة الحريات العامة والخاصة . وفى هذا الاتجاه فان القرارات الادارية التى تقيد وتقمع حرية التعبير باقامتها لرقابة مسبقة ، يتحتم الغاؤها .

الغاء الظهائر والقرارات القمعية التى اصدرت أيام الحماية وبقى العمل جاريا بها .

— ايقاف العمل بالنصوص التشريعية التى اتخذت بعد سنة 1962 والتى تعدل القانون الجنائى وقانون المسطرة الجنائية .

وعندما تتخذ هذه التدابير يمكن تكوين حكومة تتمتع بالثقة الشعبية لمدة معينة وبمهام محددة :

— تكون مهمتها الاولى السهر على نزاهة انتخابات المجلس الوطنى وسيكون عليها أن تضع قانونا انتخابيا يعكس الارادة الوطنية بدون تحديد او تزوير .

— وستمارس السلطة التنظيمية التى تستمدها من الدستور ويتعين عليها خاصة اتخاذ كل الاجراءات لوضع حد للرشوة واستغلال النفوذ وانعدام الكفاية فى التسيير . ويجب أن تصبح الادارات المركزية والمحلية مصالح عمومية فى خدمة المواطنين .

— وأثناء هذه الفترة الانتقالية وفى انتظار المصادقة النهائية على الدستور فان النصوص التشريعية ستتخذ فى المجلس الوزارى باقتراح الوزير المعنى بالامر .

— مواجهة الاجراءات الاكثر استعجالا فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخ...

ومن البديهى ان مثل هذه الحكومة المدعوة اساسا الى ترجمـــة التوجيه الجديد الى الواقع هى حكومة ذات طابـــع انتقالى .

فالحكومة التمثيلية التى تعكس الارادة الحقيقية للبلاد هى التى ستنبثق عن الانتخابات الجماعية الوطنية وهى التى يمكنها مباشرة بناء ديمقراطية اقتصادية بمساندة التمثيـــل الوطنـــى .

تلك هى وجهة نظر الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية .

وعلـــى اساس هذا المفهوم الجديد للحكـــم فان حزبنا مستعد لتحمل مسؤولياته لخدمة المصلحة العامـــة للبلاد ، وفتح الطريق بذلك للديمقراطية والاشتراكية .

حرر بالرباط فى 14 اكتوبر 1972

عن اللجنة الادارية للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية

عبد الرحيم بوعبيد

بلاغ حـــول الاراضى المغربية المغتصبـــة

ان اللجنة المركزية للاتحاد الوطنى للقوات الشعبيـــة المجتمعة فى دورتها العادية يوم 8 أكتوبر 1972 بمركز الحزب بالبيضـــاء :

— أمام الخطر الذى يمثله استمرار احتلال الاستعمار الاسبانى لعدة مناطق من الوطن المغربـــى .

— واعتبارا لسياسة الاستيطان التى ينهجها ، مـــع الاعتماد على الاحتكارات الامبريالية العالمية لاستغلال الخيرات التى تتضمنها الصحراء المغربية ، وخاصة مناجم فوسفـــاط بوقراعـــة .

— ونظرا لان الحاكمين فضلوا الى الان مسالمة الحكم الاسبانى عوضا عن وضع مشكل الصحراء بصفة جدية .

— ونظرا لان الحاكمين كلما وضعت قضية الصحراء فى الهيئات الدولية الا ويدخلون فى مفازلات مع الحكم الاسبانى ويستقبلون ممثليه من اجل مفاوضات حول تعاون مزعوم .

— ونظرا لان سكان الصحـــراء المغربيـــة برهنـــوا بكفاحاتهم الدموية عن رفضهم للاحتلال الاسبانى ، ومعارضتهم لخطة المسالمة التى ينهجها الحاكمون .

— ونظرا لان برامج الانتاج والتجهيزات التى اقامهـــا الاستعمار الاسبانى والاحتكارات الامبرياليـــة تشكل خطـــرا قاتلا على الاقتصاد المغربى .

فان اللجنة المركزية للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية تعلن :

ـ ان تحرير الصحراء المغربية التى يحتلها الاستعمار الاسبانى قضية وطنية يجب ان تجند الجماهير الشعبية من أجلها باستعجال .

ـ وان قضية الصحراء لا تنفصل عن واجب تحرير سبتة ومليلية ، لا سيما وان اسبانيا نفسها تضع قضية جبل طارق دون تهاود أو مسالمة للاستعمار البريطانى .

ـ وان الاساليب والطرق المتبعة الى حد الان لا يمكن الا أن تركز وجود الاستعمار الاسبانى والاحتكارات الامبريالية على أراضينا وخيراتنا .

توجه اللجنة المركزية نداء الى جميع المناضلين والوطنيين لشن حملة توعية واسعة فى صفوف الجماهير الشعبية قصد توضيح الخطر الذى يمثله الاحتلال الاسبانى ، وحول واجب تجنيد الشعب المغربى من أجل تحرير الصحراء المغربية وسبتة ومليلية .

تؤكد بأنه لا سبيل لتحرير المناطق المغربية المذكورة الا بتحديد موقف واضح من طرف الحكومة المغربية التى يجب أن تحدد الطرق والاجل وتطرحها على اسبانيا وعلى الهيئات الدولية التى سبق أن نظرت فى المشكل واتخذت قرارات تجاهلتها اسبانيا .

تعلن بأن عدم تطبيق المسطرة المحددة دوليا فى الاجل المحدد ، يقتضى تجنيد الشعب المغربى من اجل تحرير المناطق المحتلة من ترابه بالوسائل التى عرفتها اسبانيا وفرنسا على يد جيش التحرير المغربى فى الجنوب .

بلاغ حول اضطهاد الفلسطينيين والمواطنين العرب المقيمين فى ألمانيا الفيدرالية

ان اللجنة المركزية للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية المجتمعة بالدار البيضاء بتاريخ 8 أكتوبر 1972 :

ـ بعد اطلاعها على تدابير الاضطهاد ضد الجالية العربية فى المانيا وضد الفلسطينيين على الخصوص والتى ما فتئت تتخذها سلطات المانيا الفيدرالية منذ الاحداث الدامية التى عرفتها مدينة ميونيخ فى مستهل شهر شتنبر الماضى .

1) تستنكر بشدة عمليات الطرد الجماعى المتخذة ضد العرب والتى تكتسى صبغة عنصرية وتشكل فى نفس الوقت تواطؤا مكشوفا مع الصهيونية والامبريالية العالمية العاملتين على ابادة الشعب الفلسطينى بعد حرمانه من وسائل الدفاع عن نفسه .

2) ترى فى هذه التصرفات التعسفية بعثا جديدا لاساليب الفاشيستية التى يستنكرها الضمير العالمى والتى ، مع منافاتها للاعراف الدلية ، تكون خرقا مفضوحا لميثاق حقوق الانسان للامم المتحدة .

3) تستغرب ان تتبنى حكومة ، شعارها الاشتراكية وتوطيد علاقات التعاون مع جميع الشعوب ، مثل هذه التدابير العنصرية واللاقانونية فى حين انها تدرك تمام الادراك بأن المسؤولين الحقيقيين عن مجزرة ميونيخ هم من جهة

الشرطة الالمانية الاتحادية ومصالح الامن الصهيونى من جهة أخرى .

4) تحى جماهير الشعب الالمانى التى تتظاهر الان فى مدن المانيا معبرة عن سخطها واستنكارها لتصرفات الحاكمين المركزيين والاقليميين وعن تضامنها مع الشعب الفلسطينى فى نفس الوقت .

5) تؤكد ان عدم التراجع عن هذه التصرفات المخالفة للاعراف والقوانين الدولية والتى تمتاز بطابعها العنصرى بشكل مساسا خطيرا بالصداقة العربية الالمانية ويهدد مصالح المانيا الفدرالية فى مجموع اقطار العالم العربى .